الأنباء
الخميس 28 يناير 2016

كامل العوضي

عبدالله التميمي

حمدان العازمي

حمود الحمدان

العيسى: شكّلنا لجنة لدراسة زيادة الرسوم في المدارس الخاصة وإجراءات الوزارة تصل إلى حد وقف ترخيص المدرسة

جانب من الجلسة

خليل الصالح ود.بدر العيسى وجمال العمر وعيسى الكندري

تتمة المنشور ص 41

هي المناصب القيادية الذين يؤدون واجبهم ضمن أخلاقيات المهنة. وأعضاء هيئة التدريس الذين درسوا بدون شروط فلهم منا التحية. لكن لماذا وصلت القضية إلى مجلس الأمة لأن هناك بعض القياديين بأعضاء المقررات وفق المصالح. وأعضاء هيئة التدريس كانوا يجمعون التواقيع لتعليق الدرجات لابتزاز الطلبة وهاتان الشريحتان هما اللتان تتطلبان معهما المعالجة. وإذا تكرر الأمر فإن المحاسبة ستكون جسيمة. انحدار مستمر وعدم وجود تنظيم للتعليم الخاص. أصبح التعليم عندنا مزايدات فعضو هيئة التدريس يحظى بحظوة حتى يصل إلى المناصب القيادية، هذا الأمر يجب أن يكون منظما وفق الأخلاق حتى لا يدفع ثمنها الطالب الكويتي.

ورحب رئيس الجلسة عادل الخرافي برئيس لجنة الصداقة البرلمانية الموروشيسية والوفد المرافق له.

● علي العمير: الحكومة ترحب برئيس لجنة الصداقة الموروشيسية السيد بشير.

● مبارك الحريص: التعليم التطبيقي انتشر وكأنه تعليم جامعي، ويجب أن نصوت على الاقتراح وندعمه.

● عبدالله الطريجي: سبب تأخير الموضوع ليس من لجنة الميزانيات والبعض من دكاترة هيئة التدريب هم من سجل عليهم ملاحظات وهناك جدية من قبل قيادات التطبيقي وبعض العاملين بسلك التدريب استغل الموضوع وحاول تشويه سمعة أعضاء لجنة الميزانيات.

وهناك محاولات لاستغلال الشعب وأخذ رواتب بشكل غير مستحق، والأثري تعهد بوجود شفافية من هذا الجانب ويجب ان نوافق على الميزانية.

● أحمد مطيع: أشكر مدير التطبيقي الاستاذ الاثري ونطالب بكل ما يدعم التعليم من زيادة ونرفض تقليص الميزانية حتى لا يكون هناك ضحايا من الطلبة، ونطالب النواب جميعا بالموافقة على هذه الميزانية المستحقة ونشكر القائمين على الهيئة الذين بادروا وعملوا دون اشتراطات ونطالب بفتح فصول اكثر لأننا نشعر بمشكلة تقع في الفصول الصيفية بسبب عدم وجود ميزانية ونطالب بدعم الميزانية، ونسأل لجنة الميزانيات، وأشكره وأود ان اسمع منه سبب تخفيض هذه المبالغ لأن هناك شعبا مغلقة مع العلم ان ميزانية الجامعة اكثر من ميزانية التطبيقي، ونطالب بفتح شعب اكثر مع وجود محاسبة ومتابعة لأي استاذ يأخذ شيئا إضافيا، حتى يكون هناك حل للعجز المتكرر بسبب إغلاق الشعب وعدم وجود اساتذة.

● عدنان عبدالصمد (عن المقرر): أستغرب من مدح الادارة في التطبيقي لأننا لو قرأنا ملاحظات ديوان المحاسبة الذي كشف اللعب في التطبيقي وهناك ناس لا يستحقون وطالبناهم بتوظيف 83 درجة من اهل الكويت حتى يستفيدوا من الساعات الزائدة. وعندي كتاب منذ 10 سنوات ونحن نطالب عدد البعثات الا منذ 6 اشهر عندما طالبنا بتقليص الميزانية ونحن لم نقلص الميزانية بل رفضنا زيادتها.

وأطلقوا علينا الاشاعات في اللجنة وشيشوا قضية الاتحادات ولم نخضع لهذا الابتزاز إلا بعد تطبيق شروط اللجنة ومازال هناك لعب في الهيئة، وطلبنا من الوزير تشكيل لجنة لبحث اللعب في التطبيقي، وصارت الأزمة عندما ارتفع النصاب الى 6000 دينار ولن نخضع لابتزازكم الى ان تنفذوا شروط اللجنة.

● د.احمد مطيع: أشكر النائب عبدالصمد لكن نثني عليهم لأنهم قاموا بالتدريس من دون مقابل وحلوا ازمة وقاموا بدور زايد من دون مقابل، نحن نتكلم عن الناس الذين يعملون من دون رواتب منذ عام ونصف.

● عدنان عبدالصمد (عن المقرر): ما في احد اعطى من دون مقابل، على امل ان يأخذوا من دون مقابل، وقلنا المستحق سوف يأخذ حقه بل ضغطوا على الطلبة، ومازلت اقول للوزير انت مطالب بتشكيل لجنة لبحث الامر.

وإذا لم تطبق التوصيات فلنا موقف من الميزانية القادمة ولن نقبلها.

● جمال العمر: وزير التربية على قناعة بملاحظات اللجنة، الميزانية القادمة ضعوا شروطكم في اللجنة ونرى تطبيق الشروط، هل لهم حق قانوني بالمطالبة؟ فكيف تدفع لهم اذا لم يكن لهم الحق اقترح الانتهاء من هذه المشكلة وهذا الجدل.

● عدنان عبدالصمد (عن المقرر): كل اعضاء اللجنة كان لهم موقف واحد، لكن الناحية القانونية فهذه مكافآت وليست رواتب والقرار كان 1000 دينار أصبح 6000 دينار وهذه هي التي فجرت المشاكل، هذه الساعات الاضافية وكانوا يمنعون التوظيف ويقللون الابتعاث.

وكان هناك من يأخذ الساعات الزائدة دون دوام ودون عمل، ولا يستحقون ذلك الا بموجب القرارات.

● د.بدر العيسى: اخذنا بالاعتبار ملاحظات اللجنة، لذلك وافقت اللجنة على الميزانية، ونعد بتشكيل لجنة للحد من هذه المخالفات بشأن الدروس الاضافية ومن العام القادم لن يكون هناك وقت اضافي، لا في الجامعة ولا في التطبيقي وذلك من باب الترشيد.

● عدنان عبدالصمد (عن المقرر): هناك من هو بالعلاج بالخارج ويستفيد من الساعات الاضافية.

● جمال العمر: اذا كانت هناك مخالفات، فلا بد من المحاسبة.

● خليل الصالح: لجنة الميزانيات وضعت الشروط، ونحن قدمنا رسالة ونعطي لأصحاب الحقوق حقوقهم ورسخنا حالة مستقبلية في الجامعة والتطبيقي وهذا دورنا في العملية التعليمية.

● صالح عاشور: هذا الموضوع ومواضيع أخرى في التربية ووزارات أخرى يبين أن هناك خللا اداريا في ادارة الدولة ووزاراتها. وكذلك في اللجان التي تشكل في وزارات الدولة وتكون شكلية ومتكررة ويأخذون فلوسا عليها. ولا توجد ضوابط أو لوائح تبين مدى الحاجة لهذه الحصص أو اللجان الاضافية في وزارات الدولة.

ولا بد من وجود لائحة إدارية تنظيمية (ودير بالك من وكلائك) ولا يضعونك في مواجهة المجلس بشأن التلاعب في القرارات والتعيين ومخالفة قواعد الخدمة المدنية وخاصة في مدير عام اليونسكو.

ووكيلك يضعك في مأزق أمام المجلس، المشكلة في الحصص الدراسية وتوزيعها وأعضاء هيئة التدريس حجم مبالغهم من الحصص الدراسية أكثر من رواتبهم الأساسية حيث وصلت الى الضعف وصلت الى 6000 دينار والضحية هم الدكاترة الملتزمون بالحصص ولا يعطون الدروس.

وهذا الموضوع يحتاج الى لجنة جدية تضع لوائح واضحة، ولا بد من وضع سقف أعلى للمواد الدراسية والحصص والمبالغ الاضافية لا بد أن تكون محددة.

جهاز المراقبين الماليين إما أنهم مقصرون أو لا يؤخذ بملاحظتهم.

● محمد طنا: مدير عام اليونسكو رجل فاضل ويفترض أن الوزير يدافع عن قراراته. وإذا كانت هناك مخالفات فلتشكل لجنة تحقيق في الأمر.

● صالح عاشور: لم أتطرق لشخص الدكتور أمين عام اليونسكو أنا أتكلم عن مخالفة لوائح التعيين، وهناك كتاب من الخدمة المدنية تخاطب الوزير بأنه بالإمكان تعيين الشخص منسقا فقط لأن هناك ضوابط وشروطا منها أن يكون مديرا سابقا وخدمة 16 سنة وتعيينه صار بطريقة مخالفة للقانون، والشخص قدم استقالته ولكن الوكيل يتلاعب بالقرارات وأحذر الوزير.

● محمد طنا: جميع ما قاله أبومهدي غير صحيح وجميع القرارات والشروط منطبقة على د.أحمد ومستعدون لفتح هذا الملف على مصراعيه في كل وزارات الدولة ونفتح جميع الملفات الخاصة بالتعيينات الباراشوتية.

● سعدون حماد: اشكر لجنة الميزانيات على وقف الهدر في التطبيقي هناك مبالغ تصرف من دون وجه حق ناس مزورون تم تعيينهم بطريقة مزورة.

هناك شخص خلص ماجستير ودكتوراه في 7 أشهر كيف ذلك.

الشهادات المزورة يجب التحقيق فيها لأن فيها مبالغ طائلة.

وهناك سورية تتقاضى مكافأة 18 ألف دينار سنويا وشهاداتها مزورة وآخر هندي يبيع آلات موسيقية عينه مدير الهيئة يدرس لأبنائنا أو بناتنا.

● حمدان العازمي: دورنا التحقيق فيمن يستغل الشعب الوهمية ونحولهم إلى الشؤون القانونية، الملاحظات ليست جديدة الخلل لا نقبله لا من رئيس الهيئة الحالي أو السابق.

نحن نشارك في الخطأ ويتحمل الخطأ وزير التربية لأنه كيف يوافق على عدم نقل الميزانية بين الأبواب وكذلك وزير المالية والمجلس.

اليوم نحن قيدنا الهيئة في نقل الميزانية بين الأبواب كيف نوافق على تقييد الهيئة.

● عدنان عبدالصمد «عن المقرر»: عمر المجلس ما نقل من باب إلى باب لأن النقل بين الأبواب لا يكون إلا بقانون وهذه أول مرة، وطالبوا أيضا بأن يأخذوا من مكافآت الطلبة إلى مكافآت المدرسين على أساس الساعات الزائدة.

وأكرر نحن وافقنا على الميزانية كما جاءتنا لكنهم طلبوا زيادة وبالتالي اخزنا الزيادة لأنها لا تذهب إلى المستحقين.

ديوان المحاسبة يقول: هناك شعب وهمية وعليه صرف مبالغ وصلت الى 6000 دينار.

هناك تقارير مثبتة ولا نحاسب على النوايا.

● أحمد لاري: هي ليست ميزانية تكميلية بل هي 10 ملايين نقلها من باب المشاريع الإنشائية 4 ملايين و6 ملايين أخرى من الباب الخامس المصروفات ونقلها إلى باب الرواتب

البقية ص 43

حمدان العازمي: الزيادة في الرسوم غير مقبولة والتعليم في المدارس الخاصة سيئ

لاري: ميزانية «التطبيقي» ليست تكميلية بل نقلها من باب إلى باب

مطيع: لماذا خفضت لجنة الميزانيات ميزانية هيئة التطبيقي؟

أبل: أعضاء هيئة التطبيقي يتقاضون مكافآت على شُعب وهمية لا وجود لها

الحويلة: تطبيق القوانين والأنظمة والحرص على تحقيق العدالة

القضيبي: جهود الصانع مشكورة ونطالب بإعادة تسكين موظفي «مكافحة الفساد»

كشف النائب احمد القضيبي ان الحكومة ممثلة بوزير العدل والاوقاف يعقوب الصانع قد اوفت بوعدها الاول باعادة تعيين رئيس ومجلس امناء هيئة مكافحة الفساد، مشيرا الى ان المهمة التالية هي اعادة تسكين بقية الموظفين في اسرع وقت.

وقال النائب القضيبي في تصريح صحافي: ان الجهود التي بذلها الوزير الصانع في هذا الصدد يشكر عليها، ونحن ننتظر ان تكلل جميع تلك الجهود بعودة الحياة الى هيئة مكافحة الفساد لمواصلة اعمالها.

على صعيد متصل، اكد القضيبي ان ملف العلاج في الخارج يجب ان يكون على رأس الملفات التي تبحثها هيئة مكافحة الفساد بعد مباشرة عملها، لاسيما ان العلاج السياحي والسياسي اصبح هو السمة الطاغية على المبتعثين للخارج وليس المرضى المحتاجين فعلا.

واضاف ان بيان مجلس الوزراء بشأن العلاج في الخارج يمثل ادانة لجميع الوزارات التي تبتعث للعلاج في الخارج وهي «الدفاع» و«الصحة» و«الداخلية»، مشيرا الى ان الحكومة اقرت بالهدر المالي وتريد ان تبحث عن حلول دون محاسبة المتسبب في هذا الهدر.

وبين القضيبي ان سلوك الحكومة في التعامل مع القضايا المتعلقة بالمال العام لا يتسم ابدا بالجدية، وخير مثال قضية العلاج في الخارج، فبيان مجلس الوزراء لم يهتم بمحاسبة المتسببين ولا بملاحقة المستفيدين من العلاج السياسي والسياحي، بل اكتفى بتكليف لجنة للنظر في اجراءات وقواعد ابتعاث المرضى.

وشدد على ان الحكومة ليست جادة في معالجة الهدر في العلاج في الخارج لأن الجدية تبدأ من محاسبة المتسبب، والمتسبب هنا هو الحكومة وبعض الوزراء الذين استخدموا العلاج في الخارج كسعلة بيع وشراء للمواقف السياسية والنيابية.

صالح عاشور متحدثا

جانب آخر من الجلسة

مبارك الحريص

أحمد القضيبي وفيصل الشايع وأحمد لاري في حديث جانبي